

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

الهيئة التشريعية القومية

مجلس الولايات

مؤتمر السيدات البرلمانيات برابطة مجالس الشيوخ والشورى

في أفريقيا والعالم العربي

ورقة عمل بعنوان:

دور البرلمانيات في النهضة الاجتماعية والاقتصادية

إعداد:

د. بابكر محمد توم

الخرطوم - قاعة الصداقة الفترة ١٨ وحتى ١٩ مارس ٢٠١٢ م

دور البرلمانيات في النهضة الاجتماعية والاقتصادية

ناضلت المرأة السودانية على مر الحقب لتحقيق أهدافها المتمثلة في نشر الوعي، وتملك إرادة الالتحاق بالتعليم والعمل... وكانت بداية مجاهدات المرأة في التعليم في خلاوى القرآن في عهد المهديّة، ثم التعليم الحديث في عام ١٩٠٧م، ثم كلية المعلمات عام ١٩٢١م، ثم الالتحاق بالجامعات إلى أن تخرجت أول طبيبة من جامعة الخرطوم عام ١٩٥٢م، ومن بعد ذلك تخرجت عدة نساء في تخصصات مختلفة كالقانون والصيدلة مما يعد تحولاً جذرياً في تعليم المرأة وكسبها لثقة المجتمع لتعمل في شتى مجالات العمل.

إنّ فإنّ التعليم كان هو المفتاح الذي مكّن ومهد الطريق للمرأة للحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخروج من الدور التقليدي الذي كان منحصراً في إدارة شؤون المنزل إلى ارتياد مجالات أرحب، والمشاركة العملية في كافة النشاطات المجتمعية الأخرى على اعتبار أن المرأة عنصر مشارك بمساواة وفعالية في النشاطات الاقتصادية، وعنصر هام ومؤثر في العمل والإنتاج في كافة الأصعدة.

وإنّ العنصر المهم في هذه المسألة هو توفر الإرادة والعزيمة لدى النساء وتنظيماتهن المختلفة، إذ أنّ التطور في جانب حصول المرأة السودانية على مكتسباتها الماثلة كان بفضل جهود الرائدات من النساء اللاتي تقدمن الصفوف وانتظمن في جمعيات نسوية وفي أحزاب سياسية مختلفة، وأمتلكن الفكرة بقناعة وإصرار حتى تحقّق لهنّ التطور المنشود الذي نراه الآن. لقد تقدمت صفوة من النساء الفضليات ولعبن دوراً مهماً في دعم نشاط مؤتمر الخريجين وأقمن النادي النسائي في مدني عام ١٩٤٤م بهدف ترقية دور المرأة ومحاربة

العادات الضارة وكان دعمهن السياسي يعضد دور الرجل في طلب تقرير مصير البلاد عام ١٩٤٤ واستقلالها في عام ١٩٥٦م.

كذلك قامت جمعيات ترقية المرأة في عدة مدن بالسودان بهدف إتاحة فرص العمل والتدريب للنساء عام ١٩٥٢م وأنشئت المشاغل وجمعيات حماية الأمومة والطفولة مما يؤكد الدور المزدوج الذي لعبته المرأة ومشاركتها في بلورة الرؤيا الفكرية في مسار تطور البلاد ومقاومة الظروف الصعبة والعوائق فأُسست جمعيات خيرية ومنظمات مجتمع مدني ووسائل إعلام مختلفة في تواصل عميق مع المجتمع مما عمق الوعي والفهم والإلمام بمحتوى المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وشؤونها وغير ذلك فكن في طليعة رصيفاتهن في دول العالم من حولهن.

النهضة الاجتماعية وأهداف الألفية التنموية:

بفضل التطور في العلاقات بين الدول والشعوب والمنظمات لم تعد المرأة بعيدة عما يجري حولها على المستوى الإقليمي والعالمي ، وظلت تشارك بفعالية في كل النشاطات التي تعنيها بعد أن أصبحت المرأة البرلمانية تمثل ٢٥٪ من الأجهزة التشريعية القومية والولائية في السودان وفي المجلس الوطني اليوم ١١٢ امرأة يمثلن كل مناطق السودان من بينهن نائب رئيس المجلس ورؤساء ونواب رؤساء بعدة لجان مهمة وبالتالي فإنهن في مركز اتخاذ القرار التشريعي والرقابي واقتراح المبادرات المختلفة وبالتالي فإنهن يضعن السياسات والخطط والبرامج ويتابعن التنفيذ، ومن أهم مقومات النهضة الاجتماعية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي هو الالتزام بإنفاذ برامج محاربة الفقر وتوفير مياه

الشرب النقية وتعميم تعليم الأساس ومحاربة الأمراض المستوطنة وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً ثم السعي لأسباب تقليل وفيات الأمهات عند الولادة والأطفال كذلك. هذه الأهداف أقرتها الأمم المتحدة لنتحقق في كل الدول النامية بحلول العام ٢٠١٥م وهي ثمانية أهداف رئيسية كالآتي :-

١- محاربة الفقر.

٢- توفير مياه الشرب النقية.

٣- خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات.

٤- تعميم تعليم الأساس.

٥- محاربة الأمراض المستوطنة والإيدز والملاريا.

٦- تمكين المرأة.

٧- الشراكة التنموية مع العالم.

٨- الحفاظ على البيئة.

وبالتالي فإن المجال قد أتيح بالكامل للمرأة البرلمانية لتبني هذه الأهداف ووضع خريطة طريق والتعاون مع كافة المعنيين لإنفاذها ويتم ذلك من خلال المشاركة الفعالة في وضع السياسات العامة للدولة وتبني برامج توفير الحاجات الأساسية للمجتمع وبخاصة في الريف حيث أثبتت الإحصاءات الأخيرة أن نسبة الفقر في الريف أكثر من ٥٤٪ والمرأة الريفية أكثر فقراً وبالتالي فإن الاهتمام بالسياسات التي تؤدي إلى إنفاذ هذه الأهداف التنموية يعد من أولويات المرأة البرلمانية ومسئولياتها. كذلك يجب أن تسعى المرأة

البرلمانية من خلال مشاركتها السياسية والبرلمانية والمجتمعية بالدفع بالسياسات المشجعة لتحقيق هذه الأهداف ومتابعة برامج محاربة الفقر المختلفة وبخاصة سياسات التمويل الأصغر بعد أن قامت عدة مؤسسات لهذا الغرض ومن بينها بنك الأسرة الذي تشرف عليه سيدات من البرلمان نفسه وبالتالي إعطاء المرأة أفضلية في فرص التوظيف فيه وفي الحصول على التمويل واكتساب التجارب والمهارات التي تؤدي إلى نجاح المرأة في هذه المجالات حتى تخرج من دائرة الفقر من خلال التركيز على بناء قدرات النساء وبتنظيمهن بما يسهل لهن الحصول على التمويل في ظل غياب الضمانات التقليدية لدى المرأة الريفية وابتداع أساليب (جماعية) للضمانات.

لقد أعدت الدولة إستراتيجية لمحاربة الفقر وحددت خريطة معينة لذلك، وتسعى لتوفير الموارد اللازمة لتخفيف حدة الفقر. ولكن ما زالت الإستراتيجية محل دراسة وأخذ ورد.. وربما تحتاج لمزيد من التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية - وزارة المالية - بنك السودان - ديوان الزكاة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للخروج بإستراتيجية قابلة للنجاح ومتفق عليها حتى لا يغلب عليها صفة أنها ورقة معني بها متطلبات الدائنين لإعفاء ديونهم على البلاد (متطلبات إعفاء الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون).

وعليه فإن المرأة البرلمانية منوط بها ابتدار السياسات التي تلبي الاحتياجات الأساسية وإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع وتوجيه الموارد نحو هذا الاتجاه.. وتبني سياسات محاباة للفقراء وللحاجات الملحة للمرأة والأسرة والطفل واستيعاب المرأة أكثر فأكثر في النشاطات الإنتاجية والفرص المناسبة وعليها خلق قنوات التواصل مع القواعد

الانتخابية والرجوع للبرامج والوفاء بالوعود التي قطعت أثناء حملات الاقتراع وتجسير العلاقة مع المجالس التشريعية الولائية ومنظمات المجتمع المدني النسوية وبناء قدرات المرأة البرلمانية وإتاحة الفرصة للمرأة البرلمانية للمشاركة في كافة الأنشطة الفكرية والبرلمانية داخلياً وخارجياً خاصة في ورش العمل والندوات والسمنارات وغيرها من وسائل التدريب واكتساب المهارات التفاوضية والتدريب على العمل البرلماني الجيد..

هذا ولقد حققت المرأة البرلمانية السودانية نجاحات كبيرة منذ بداية دخولها البرلمان عام ١٩٦٥ وحالياً تجوب المرأة البرلمانية كل ولايات السودان لاستطلاع آراء النساء حول الدستور القادم عبر رابطة المرأة البرلمانية التي تقوم بدور هام في تعبئة المرأة البرلمانية لزيادة فاعليتها في نشاط البرلمان وبالتالي وبهذا النشاط فإنها تتقدم الصفوف وتسمع صوتها بقوة وتسعى لإرساء دعائم السلام ونبذ العنف وحل النزاعات سلمياً.. ويتم هذا النشاط بشفافية ومن خلال حلقات حوار مفتوح واستماع لكافة الآراء دون تعصب حزبي ضيق أو غير ذلك والتركيز على أهداف المرأة البرلمانية مستلهمة في ذلك تجارب الدول الأخرى في الاهتمام بقضايا الأسرة والطفل.

دور المرأة البرلمانية في النهضة الاقتصادية:

أصبح للمرأة حضور مشرف على المستوى الاقتصادي بعد أن أصبح عدد الطالبات في مؤسسات التعليم العالي أكثر من عدد الطلاب إذ أن آخر إحصاءات تقول أن النساء يمثلن نسبة ٥٣% من جملة الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا وكلهن بالطبع يسعين للالتحاق بوظائف بعد التخرج وذلك في القطاعين العام والخاص والتوظيف الذاتي، وبالتالي فلقد

أصبحت المرأة عنصر منتج وليس عالة على أحد بل معتمد على ذاته (اقتصادياً) ليس ذلك فحسب بل مشارك ومساهم في دعم الأسرة والاقتصاد.. فالمرأة اليوم وزيرة ومديرة بنك وسيدة عمل ناجحة، وكثير من الأخوات في البرلمان نشطات اقتصادياً ولهن معرفة جيدة بالسياسات الاقتصادية وتقييمها، فهن قد شاركن في صنع الإستراتيجية الاقتصادية القومية ٢٠١٢/٢٠١٦ وشاركن في إعداد وإجازة البرنامج الثلاثي الإسعافي لإعادة التوازن الاقتصادي الحالي ٢٠١٢-٢٠١٤، كما شاركن في مناقشة الموازنة العامة للدولة ٢٠١٢ وكان لهن آراء بناءة وجريئة ومقترحات صائبة حول تعديل بعض بنود الموازنة، وكمثال لمبادرات المرأة البرلمانية وسعيها لجعل الموازنة أكثر تجاوباً مع هموم المرأة مطالبتهن بزيادة المخصصات المالية لبرنامج التأمين الصحي (مقترح د. سامية هباني- رئيس لجنة الصحة الحالي، ومقترح العضو عواطف الجعلي بتخفيض مخصصات الدستوريين حتى تكون الموازنة أكثر ترشيداً للموارد)، ومقترحات أخرى قدمت أثناء مناقشة الموازنة كان للمرأة البرلمانية الدور الرائد فيها بما في ذلك مقترحات بزيادة الموارد المخصصة للتعليم العام ودعم الطلاب الفقراء والدعم الاجتماعي بأشكاله المختلفة. وهي أفكار ومقترحات، تصب في اتجاه زيادة الموارد الخاصة بالأهداف التنموية التي أشرنا إليها في بداية هذه الورقة وعلى رأسها محاربة الفقر، وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، كذلك تساهم المرأة البرلمانية بكثير من المبادرات المدروسة عبر لجان (المجلس) المختلفة والمشاركات الأخرى، كيف لا وقد أصبحت المرأة رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان ورئيس مفوضية حقوق الإنسان على المستوى القومي وفي ذلك تكريمٌ للمرأة واعتراف بدورها وتمهيد الطريق لها للحصول على كافة حقوقها لتضع نصب أعينها هموم المرأة في المقام

الأول وتمكينها اقتصادياً خاصة بعد أن توفرت الموارد المالية عبر مشروع التمويل الأصغر والانتشار المصرفي في كل أنحاء السودان وعلى البرلمانيات المشاركة بفعالية في التواصل مع القواعد وشرح أسس ومفاهيم وضوابط التمويل الأصغر حتى تعم الفائدة منه وبخاصة للمرأة الريفية التي تعمل في الزراعة وتربية الحيوان والاهتمام ببناء قدرات المرأة في الريف. وعقد اللقاءات وجلسات الاستماع لهن وتبصيرهن بالأسس السليمة لإدارة المشروعات بنجاح وتثقيف القواعد الشعبية والاهتمام بالإعلام القومي والمحلي والاستفادة من كافة وسائل الإعلام ومؤسسات التدريب .

لقد حققت المرأة البرلمانية مكاسب كبيرة للمرأة انداحت إلى الأجهزة السياسية والتنفيذية والمجتمع المدني ... وما زالت تسعى بجد وكفاءة للوصول لمزيد من التمكين للمرأة في العمل التشريعي والرقابي. وإذا أردنا أن نحقق النهضة المرجوة وأداء المرأة البرلمانية لرسالتها على الوجه الأكمل وعلى كافة الأصعدة فإن المطلوب في الأساس هو حسن اختيار القيادات المتمكنة والمرأة التي تتميز بتملك المبادرة والمبادرة والجرأة والتأهيل، ومن ثم وضع إستراتيجية تبدأ من دخول البرلمان وتغطي كل فترة البرلمان ثم تنزل في خطط وبرامج لكل دورة برلمانية على أن يتابع هذا العمل من خلال الهيئة البرلمانية للأحزاب وتبصير كل عضو بما يليه من واجب ووضع خريطة طريق واضحة لذلك حتى تستطيع البرلمانية قياس حصاد أدائها خلال فترة توليها مهمة عضوية البرلمان.

على المرأة البرلمانية تحمل المسؤولية الكاملة عن العضوية بفهم وبشجاعة وتحمل النقد والمساءلة عن الكسب العلمي في تواصلها مع القواعد بشكل دوري والاستجابة الممكنة لطلبات القواعد وطرح الأسئلة والاستجابات والمسائل المستعجلة والتصدي الأمين لمحاربة التقصير والفساد بل التجرد والأمانة والاهتمام بالقضايا القومية والتحديات التي تواجه المرأة ومعالجة مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتعاون مع كافة المؤسسات الأخرى لتحقيق الأهداف المشتركة والقضايا الهامة مثل التنمية المتوازنة والعدالة والحرية والمساواة في الأجور ومعالجة مشاكل البطالة وسط النساء والتدريب الحرفي والتعاون مع المؤسسات المعنية بقضايا المرأة على المستوى الإقليمي والعالمي.

إن على المرأة البرلمانية قيادة التغيير والحضور المجتمعي قيادةً وتوجيهاً وتحمل أمانة التكليف.

وفي الختام:

١. إن المتتبع للتطور التاريخي لمشاركة المرأة البرلمانية خلال نصف قرن يلحظ التطور الكبير الذي حدث بعد أن كانت هناك امرأة برلمانية واحدة عام ١٩٦٥م وعلى المستوى القومي فقط أصبح اليوم لدينا ١١٢ برلمانية على المستوى القومي والمئات على المستوى الولائي.

٢. تؤكد مشاركة المرأة البرلمانية بفعالية في برامج الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر وتبني أهداف الألفية التنموية كافة.

٣. أصبح للمرأة البرلمانية دوراً أكثر فعالية في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال المشاركة في مناقشة الموازنة العامة ومتابعة إنفاذها والرقابة عليها و محاسبة سياسات إعادة توزيع الدخل.

٤. أصبحت المرأة البرلمانية مشاركة بفعالية في التواصل مع المجالس التشريعية الولائية والتبصير بالموضوعات القومية الهامة وشؤون المرأة خاصة في موضوع الدستور القادم وفي ذلك تواصل مع القواعد والاهتمام بالمرأة الريفية.

د. باكر محمد توم